

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2007/WG.5/4
29 October 2007
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي
في المنطقة العربية

القاهرة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧



الإسكوا



الزراعة في المنطقة العربية



برنامج الأمم
المحددة للبيئة

إعداد

المنظمة العربية للتنمية الزراعية



جامعة الدول العربية
المركز لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة
١٩٦٨

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

الصفحة	البيان
١	أولاً: مقدمة:
٢	ثانياً: الوضع الراهن للزراعة العربية:
٢	١-٢- تنمية الموارد الزراعية وصيانتها
٢	١-١-٢- الموارد المائية
٣	١-٢-٢- الموارد الأرضية
٥	٢-٢- الثروة الحيوانية
٥	٢-٣- الثروة السمكية
٥	٢-٤- الموارد البشرية
٦	ثالثاً: الجهود والانجازات:
٦	١-٣- السياسات الزراعية والاقتصادية ومدى توافقها مع الأهداف التنموية
٧	٢-٣- التطور الزراعي التقني وأثره على التنمية الزراعية المستدامة
٧	٣-٣- تقييم جهود التنمية الزراعية في المنطقة العربية
٨	رابعاً: معوقات وتحديات التنمية الزراعية العربية:
٩	١-٤- معوقات التنمية الزراعية
١١	٢-٤- تحديات التنمية الزراعية
١١	خامساً: التوصيات والتوجهات المستقبلية:
١١	١-٥- المياه - المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة
١٢	٢-٥- تنمية وحماية الأراضي الزراعية
١٢	٣-٥- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي
١٢	٤-٥- التطوير والتحديث التقني الزراعي
١٢	٥-٥- أولويات التنمية
١٢	٦-٥- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية
١٣	٧-٥- الاستثمار الزراعي المشترك
١٣	٨-٥- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية
١٣	٩-٥- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية
١٤	١٠-٥- الحد من الفقر في الريف العربي
١٤	١١-٥- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص
١٤	١٢-٥- برامج العمل المقترحة للتنمية الزراعية العربية المستدامة خلال العامين القادمين
١٥	المراجع

أولاً: مقدمة:

تعد قضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أبرز الأمور التي تلقى اهتماماً واسعاً على كافة المستويات العربية والعالمية. وفي هذا الإطار، فقد تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي اهتمامات القادة العرب في بداية الألفية الثالثة نظراً للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة. وبرزت أهمية التصدي لكافة المعوقات البيئية والفنية والاقتصادية والتنظيمية التي تقف أمام مسيرة التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، وذلك بما يهيئ إمكانية تعبئة الطاقات والموارد العربية لزيادة الإنتاج الغذائي العربي والتحقق من سلامة الغذاء في ظل التنافسية الدولية، والارتقاء بمعدلات التجارة الزراعية البيئية تحقيقاً لغايات التنمية الزراعية المستدامة في إطار التكامل الزراعي العربي.

لا تزال التحديات المؤثرة على مستقبل الزراعة العربية، تفرض على حكوماتها الاستمرار في نهجها التفاعلي مع التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة. ومن ثم تزيد إدراكها الراسخ بحتمية تعزيز العمل الزراعي العربي المشترك باعتباره الملاذ الوحيد لمجابهة التكتلات الاقتصادية العملاقة والاتفاقيات الدولية التي اتسع نطاقها بحيث أصبح من المستحيل على الدول العربية مجابهتها منفردة دون تعاون وتنسيق وتكامل يؤدي في النهاية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة. ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى وسيلة مناسبة وفاعلة تساعد القطاع الزراعي العربي على مواجهة تلك التحديات والتغلب على الصعوبات الماثلة. ومن ثم فإن التخطيط الاستراتيجي هو الذي يوفر هذه الوسيلة الفاعلة التي تنتظر إلى المستقبل البعيد، وتمكن المسؤولين عن هذا القطاع من إعداد أنفسهم ومؤسساتهم للتمكن من التكيف مع المتغيرات التي يمكن أن تطرأ مستقبلاً على الأوضاع والظروف المحيطة به والمؤثرة فيه، والتعويل على هذه المتغيرات لتحقيق النمو المطلوب، والاستفادة القصوى من الفرص التي تقدمها هذه المتغيرات، وخفض تأثير التحديات والمشاكل التي تسببها إلى أدنى حد ممكن. وتعزيزاً للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، فقد أصدر القادة العرب بيان قمة تونس (٢٠٠٤) حول التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي. وقد دعا هذا البيان لتنسيق السياسات الزراعية القطرية في إطار استراتيجية تنموية زراعية عربية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي، وتحقيق غايات الاندماج الاقتصادي العربي.

وإدراكاً وقناعة من القادة العرب بأهمية أن يكون للعمل العربي المشترك في المجالات الزراعية إطاراً استراتيجياً طويل الأجل، فقد أصدروا قرار قمة الجزائر (٢٠٠٥) الذي يقضي بضرورة إعداد استراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين ٢٠٢٥-٢٠٢٥، وفق منهجية تقضي بتوسيع نطاق المشاركة في بلورة وصياغة مشروع الاستراتيجية من كافة الأطراف ذات الصلة بقضايا التنمية الزراعية في المنطقة العربية، وأيضاً بمشاركة فاعلة من الدول الأعضاء، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في النفاذ للأسواق العالمية، ويحقق التكامل الزراعي العربي والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية. ولتكون هذه الاستراتيجية الانطلاقة الحقيقية لتفعيل وتطوير العمل العربي المشترك المتفاعل مع التحديات الجسام التي تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على القطاع الزراعي العربي، بما يساعد على بلوغ الأهداف الزراعية العربية المنشودة خلال العقدين القادمين، ويساهم في توفير الغذاء الآمن والرفاه الاقتصادي للمواطن العربي.

ثانياً: الوضع الراهن للزراعة في المنطقة العربية:

٢- ١- تنمية الموارد الزراعية وصيانتها:

٢-١-١- الموارد المائية:

- وتنقسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى. كما تنقسم الموارد المائية العربية بسوء توزيعها جغرافياً وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق. وقد تنوعت جهود الدول العربية في مجال تنمية الموارد المائية من مصادرها التقليدية وغير التقليدية طبقاً لظروف كل دولة على حدة من حيث طبيعة هذه المصادر ومدى حدة ندرة المياه.
- هناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، منها ثلاثة رئيسية تقليدية: وهي الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية، و يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن حوالي ٢٥٢٢ مليار متر مكعب/سنة. منها الأعظم من مياه الأمطار و المقدرة بنحو ٢٢٨٢ مليار م^٣/سنة و المياه السطحية و تقدر ٢٠٥ مليار م^٣/سنة و مصادر المياه الجوفية الأقل استغلال بمعدل ٣٥ مليار م^٣/سنة يضاف إليها إعادة استخدام المياه العادمة تحلية المياه.
- وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الموارد المائية، فيبلغ المتوسط على المستوى العربي حوالي ١٠٥٧ متر مكعب سنوياً، أي ما يتجاوز بقليل خط الفقر المائي (١٠٠٠ متر مكعب سنوياً). ومع ذلك فإن عدداً قليلاً من الدول العربية يتجاوز فيه نصيب الفرد ١٠٠٠ متر مكعب. وفيما يتعلق بالموارد المائية المخصصة للزراعة تبدو المشكلة أكثر حدة، إذ يزداد الطلب على المياه للاستخدامات غير الزراعية بمعدلات متسارعة ومن ثم يزداد نصيبها من الموارد الإجمالية الثابتة تقريباً على حساب الموارد المائية المتاحة للزراعة.
- أما فيما يتعلق بالسياسات المائية العربية، يلاحظ أنها ركزت خلال الفترة الماضية على إدارة العرض، ولم تول الاهتمام الكافي لإدارة الطلب. وقد انعكس ذلك في توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات الموجهة إلى تنمية مصادر الموارد المائية. كما تركزت جهود المؤسسات المائية الرسمية في نفس الاتجاه. ومع أن هذه السياسات قد تمخض عنها تحسن ملموس في حالة الموارد المائية وبخاصة في مجالات تحلية المياه وإعادة الاستخدام، فإن عدم إعطاء الاهتمام الكافي لجانب ترشيد الطلب مما أدى معالجة مشاكل الإسراف في استخدام المياه ومن ثم إهدار جزء كبير من الموارد المائية العربية.
- لقد ترتب على ذلك، سيادة أنماط لاستخدام المياه في الوطن العربي تنطوي على الإسراف فيها وهدر كميات كبيرة منها وحتى تلويثها، ولا تقتصر هذه الظاهرة فقط على قطاع بذاته، وإنما امتدت إلى كافة القطاعات المستخدمة للمياه خاصة قطاع كالزراعة والصناعة و مياه الشرب. ويعترض ترشيد الطلب على المياه العديد من الصعوبات، أهمها مجانية المياه والغياب شبه الكامل لتقافة الحفاظ على المياه وترشيد استخداماتها بالنسبة استخدام وحدة المياه في القطاعات المختلفة فإنها تحسب من المياه المخصصة لقطاع ما بالأسعار الثابتة للنواتج المحلي الإجمالي مقسوماً على إجمالي كمية المياه المخصصة سنوياً لهذا القطاع، وبناء على ذلك تشير البيانات أن إنتاجية الوحدة من المياه المستخدمة في قطاع الزراعة على مستوى الوطن العربي وفق مؤشرات التنمية في العالم بتقديرات البنك الدولي للتنمية (١٩٨٧-٢٠٠٤) تقدر بنحو ٧٠٠ دولار، بينما تقدر نظيرتها على المستوى العالمي بنحو ٢٠٠٠ دولار، وتحقق بعض الدول العربية إنتاجية الوحدة من المياه تعادل المستوى العالمي أو أكثر، وتراجع الإنتاجية إلى أقل من ٦٠٠ دولار في معظم الدول العربية. وتباين إنتاجية وحدة المياه لإجمالي القطاعات الاقتصادية فيما بين الدول العربية وفقاً للاقتصاديات السائدة في كل دولة على حدة.

٢-١-٢- الموارد الأرضية:

- وفيما يتعلق بالموارد الأرضية الزراعية فإنها تلي الموارد المائية من حيث الأهمية كمحدد للإنتاج الزراعي العربي. فبينما تبلغ المساحة الإجمالية للعالم العربي ١٤,٠٦ مليون كيلومتر مربع تمثل نحو ١٠,٨% من مساحة العالم. وتقدر المساحة المزروعة في الدول العربية (شاملة المساحة المتروكة) نحو ٧٩,٦ مليون هكتار في عام ٢٠٠٤ أي بزيادة تصل إلى ٤٩% بالمقارنة مع المساحة المزروعة في عام ١٩٩٠. وقد نمت المساحة الزراعية في الوطن العربي خلال سنوات الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) بمعدل نمو سنوي قدر بنحو ٢%. ورغم أن هذا المعدل يقارب نمو السكان في العالم العربي، إلا أنه لا يعبر عن الزيادة الحقيقية في مساحة الأراضي الزراعية وذلك إذا أخذ في الاعتبار أن المساحة المتروكة (الأرض البور) تشكل شطراً كبيراً من المساحة الزراعية يصل إلى نحو ١٨,٥ مليون هكتار كما في عام ٢٠٠٤، أي ما يشكل نحو ٢٦,٦% من المساحة المزروعة.
- ويعكس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بعداً آخر يتعلق بتفاوت درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية على المستوى القطري. وعلى مستوى الوطن العربي بوجه عام حيث بلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية حوالي ٠,٢٢ هكتار في عام ٢٠٠٤. وتتسم الموارد الأرضية في الوطن العربي بتدني نسبة الأراضي المستغلة حالياً إلى المساحة الكلية، وهذه النسبة تبلغ نحو ٣٥% يضاف إليها نحو ١٠% قابلة للإستزراع. وتعتبر هذه النسب أقل من نظيراتها في العالم نظراً لوقوع المنطقة العربية في المناطق القاحلة و الجافة التي تتصف بندرة الأراضي القابلة للإستغلال.

٢-١-٣- استخدامات موارد الأراضي:

٢-١-٣-١- الأراضي الزراعية:

- تتأثر المساحات المخصصة لمحاصيل الحبوب بمدى توفر العوامل المناخية الملائمة لهذه الزراعات، لذلك فإن مساحاتها تتباين من عام لآخر على مستوى الوطن العربي وفي الدولة الواحدة، حيث تراجعت مساحة محاصيل الحبوب من حوالي ٣١,٧ مليون هكتار عام ٢٠٠٣ (تمثل نحو ٥٨,٤% من المساحة المزروعة)، إلى حوالي ٢٨,٢ مليون هكتار عام ٢٠٠٤ (تمثل نحو ٥٥,٢% من المساحة المزروعة)، المزروعة بين هذين العامين يقدر بنحو ١١%. يرافق ذلك تباين شاسع لمساحات الحبوب فيما بين الدول العربية، حيث ترتفع نسبة مساحة الحبوب من المساحة المزروعة إلى ٧٣% فأكثر في كل من مصر، المغرب، العراق، وموريتانيا، بينما تتراوح هذه النسبة بين ٥٥-٧٠% في سوريا، الجزائر، السعودية، اليمن والصومال، وتتراوح بين ٣٧-٤١% في الأردن والسودان وتونس، وتنخفض إلى ٢٥% فأقل في باقي الدول العربية لتصل إلى نحو ٣,٨% فقط في سلطنة عمان.
- تسببت الممارسات الخاطئة في إدارة الأراضي في تدهور القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية، ومن هذه الممارسات، إقامة مشاريع الري أحياناً بدون شبكات صرف مناسبة، الأمر الذي أدى إلى تملح مساحات كبيرة، كما يؤدي استعمال المياه بطريقة خاطئة إلى التملح في بعض الحالات، وإلى غرق التربة في حالات أخرى. كذلك من الممارسات الخاطئة في معظم المناطق المعتمدة على المياه الجوفية في كثير من الدول العربية، السحب الجائر لمياه الآبار على نحو يؤدي إلى تملح المياه المستخدمة ومن ثم تملح الأراضي. وقد تكون ممارسة السحب الجائر نتيجة لغياب تحديد معدلات السحب الآمن من آبار المياه الجوفية أو عدم تطبيق التشريعات والقوانين الملزمة باتباع معدلات قصوى للسحب، كما قد تعزى إلى السياسات الزراعية المطبقة ذاتها التي شجعت مستخدمي المياه الجوفية - وبغير قصد - على الاستخدام الجائر للآبار وذلك عن طريق توفير الدعم الحكومي بصوره المختلفة، أو زراعة المحاصيل ذات المستوى المرتفع من الاحتياجات المائية المتدني لوحدة المياه المضافة مثل محاصيل

بعض الأعلاف (الجت أو alfaalfa) وكذلك الأرز و بعض المحاصيل السكرية مما يؤدي إلى التوسع في استخدام المياه الجوفية حتى ولو أدى ذلك إلى الإضرار بموارد المياه والتربة معاً، ومن ثم إلى الإضرار باستدامة الإنتاج الزراعي.

- ونتيجة لتزايد وتفاقم مشكلة التصحر بمختلف أشكالها و بذلك أصبحت أحد أهم المشكلات التي تواجه تنمية وصيانة الأراضي الزراعية في الوطن العربي نظراً لوجود أراضيها ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة. وبجانب المساحات التي أصابتها مشكلة التصحر والزحف الصحراوي، هناك مساحات أخرى مهددة بالتصحر مستقبلاً.
- ٢-١-٣-٢ الأراضي المستغلة طبيعياً:

- رغم كبر مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي والتي تبلغ في جملتها حالياً حوالي ٤٠٠ مليون هكتار من المراعي، ونحو ٦١ مليون هكتار غابات، فإن هذا الكم الهائل من موارد الزراعة الطبيعية يعاني من الآثار السلبية للعديد من المعوقات التي من أهمها تجزئة و شيع الملكية وعدم وضوحها، والقطع المتعمد للأراضي الحراجية، والزراعة المتنقلة، والرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي المراعي و الغابات إلى أراض زراعية تحت ضغط زيادة المتطلبات الزراعية و الغذائية في المنطقة العربية.

- و بالنسبة لمساحات الغابات فإن الكثير من الدول العربية تفتقر لوجود مساحات كثيفة منها لوقوع معظم أراضيها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وتقدر مساحة الغابات في الدول العربية حالياً بحوالي ٦١,٣ مليون هكتار (FAOSTAT, 2002) تعادل نحو ٤,٣% من المساحة الكلية للوطن العربي، مع وجود التفاوت الشديد في توزيع مساحة الغابات في المنطقة العربية. حيث تقدر مساحة الغابات في السودان بنحو ٦٩,٣% من المساحة الكلية للغابات في الوطن العربي. ويلي السودان كل من المغرب والصومال بمساحات للغابات على الترتيب تعادل نحو ٩,٨% و ٩,٧% من مساحة الغابات في الوطن العربي، بينما تنخفض مساحة الغابات في باقي الدول العربية مع تباين نسبتها إلى المساحة الأرضية الكلية.

- وبالإشارة إلى المساحة المزالة سنوياً من الغابات في الدول العربية طبقاً لدراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن مساحات الغابات التي تزال سنوياً تتركز في السودان، الصومال وموريتانيا، حيث تقدر سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ بمعدلات إزالة خلال تلك الفترة تقدر بنحو ٠,٨%، ٠,٩%، ٢,٤% لكل منها على التوالي. ويوضح المعدل السنوي للمساحات المزالة من الغابات، التحويل المستمر لأراضي الغابات الطبيعية إلى استخدامات أخرى مثل الزراعة الدائمة أو الموسمية، رعي الماشية، بناء المساكن، أو تنمية البنية التحتية. لكن وبنفس الوقت لا بد من الإشارة إلى وجود مؤشرات إيجابية لإضافة مزيد من مساحة الغابات afforestation في العديد من الدول العربية تصل أقصاها في الجزائر وتونس تليهما سوريا والمغرب والإمارات.

- هذا وتشير البيانات إلى استقرار نسبة مساحة المراعي إلى مساحة الأراضي الكلية في السنوات الأخيرة على مستوى الوطن العربي عند حوالي ٢٨%. وتقدر مساحة المراعي في الوطن العربي عام ٢٠٠٤ بحوالي ٤٥٢ مليون هكتار و هناك تفاوت كبير أيضاً في نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الكلية التي تقدر بنحو ٤٥% في كل من السعودية، الصومال، عمان، السودان وسوريا، بينما تتراوح هذه النسبة بين ٢٩-٣١% في فلسطين وتونس والمغرب، وبين ١٣-١٥% في الجزائر وموريتانيا واليمن، وتراجع هذه النسبة لأقل من ١٠% في باقي الدول العربية.

٢-٢- الثروة الحيوانية:

- تعد الثروة الحيوانية إحدى الركائز الأساسية للإنتاج الزراعي في الوطن العربي، لاسيما أنها تتسم بالغنى والتنوع إلى حد كبير. ولا تعد هذه الثروة فقط مصدراً للنمو الاقتصادي الزراعي، وإنما تعد كذلك عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي، إلا أن هذه الثروة تعاني من العديد من المحددات التي تعيق تطويرها، من أهمها تدني إنتاجية السلالات الحيوانية المحلية، والضعف النسبي لقنوات التسويق والتصنيع للمنتجات الحيوانية بالمقارنة بتسويق وتصنيع المنتجات النباتية. ومن ثم ضعف التكامل بين القطاع الأولي في الثروة الحيوانية وحلقات ما بعد مراحل الإنتاج الأولي.
- وعلى المستوى الوطني العربي، لا تزال إدارة الثروة الحيوانية غير قادرة على تحقيق التكامل بين الدول العربية رغم وجود العديد من فرص التكامل وبخاصة فيما يتعلق بالأعلاف الحيوانية، حيث يمكن استثمار المراعي في إنتاج الأعلاف في دول تتوفر فيها ظروف الإنتاج ثم تصريفها في الدول التي تعاني من ندرة المياه. ولعل المثال الواضح هنا هو استثمار المراعي في السودان والصومال والمغرب في إنتاج الأعلاف ثم استخدامها في دول الخليج. كما يمكن إحداث التكامل في مجالات البحوث وأقلية السلالات الحيوانية العربية.

٣-٢- الثروة السمكية:

٢-٣-١- تشكل الثروة السمكية في الوطن العربي مورداً مهماً في قاعدة الموارد الزراعية العربية، بخاصة في مجال البروتينات الحيوانية، وكذلك في توفير فرص العمل وتحقيق عائدات من النقد الأجنبي نتيجة لتصدير الفائض من الإنتاج السمكي. ومن ناحية أخرى تنطوي الثروة السمكية العربية على إمكانيات هائلة، إذ أن جزءاً كبيراً منها لم يستغل بعد. وتقدر أطوال السواحل البحرية العربية بنحو ٢٢,٤ ألف كيلومتر، بينما تقدر أطوال الأنهار الداخلية العربية بنحو ١٦,٦ ألف كيلومتر. وجدير بالذكر أن حالة البنية التحتية لمصائد الأسماك تحدد إلى مدى بعيد كفاءة عمليات الصيد. ولعل ضعف استغلال الكثير من إمكانيات الموارد السمكية المتاحة لعدد من الدول العربية يرجع في المقام الأول إلى تدني حالة البنية الأساسية المتعلقة بالصيد.

٢-٣-٢- ومازالت الدول العربية الثلاث: المغرب، ومصر وموريتانيا تنتج في مجملها نحو ٦٧,٨% من إجمالي الإنتاج السمكي العربي حسب تقديرات عام ٢٠٠٤، والذي يعادل بدوره نحو ٦٢% من الإمكانيات الإنتاجية السمكية العربية وهو ما يشير إلى أن الفجوة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن تصل إلى نحو ٣٨%.

٢-٣-٣- تشير المعلومات إلى أن الاستثمارات المحققة في قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي لا تتناسب مع إمكانيات هذا القطاع وحجم الموارد المتاحة فيه، الأمر الذي جعل مساهمته في دفع مسارات التنمية والأمن الغذائي في الوطن العربي لا تعكس الطاقات الموردية الهائلة المتوافرة. وإذا كانت نسبة الاستثمارات في قطاع الإنتاج الزراعي تتسم عموماً بالضعف فإن نسبة الاستثمار في قطاع الثروة السمكية إلى إجمالي الاستثمار الزراعي في الوطن العربي تعد منخفضة للغاية. وتتفاوت هذه النسبة تفاوتاً كبيراً في الدول العربية طبقاً للأهمية النسبية لقطاع الأسماك في القطاع الزراعي حيث تتفاوت هذه النسبة من ٢٨-٠,٥%.

٤-٢- الموارد البشرية:

٢-٤-١- بلغ عدد سكان العالم العربي في عام ٢٠٠٥، حوالي ٣١٧ مليون نسمة وتعد القوى العاملة الزراعية أهم ركائز التنمية الزراعية في الوطن العربي بجانب عناصر الإنتاج الزراعي الأخرى وهي الأرض والمياه ورأس المال. ومع أن القوى العاملة الزراعية لا تتسم

بالندرة على مستوى الوطن العربي كما هي الحال بالنسبة للموارد الأخرى وبخاصة الأرض والمياه، فإن عدداً من الدول العربية وخصوصاً تلك التي تستحوذ على العناصر الأخرى بوفرة نسبية، تعاني من عجز نسبي في الموارد البشرية بوجه عام والموارد البشرية الزراعية بوجه خاص. وتبلغ القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي نحو ٣٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥ وهي تشكل نحو ٣٢% من القوة العاملة الكلية في نفس العام.

٢-٤-٢- تلعب نظم التعليم والتدريب والتأهيل الزراعي دوراً بارزاً في تكوين الكوادر البشرية الزراعية القادرة على تطوير أساليب الإنتاج الزراعي الآخذة بمقومات التقدم التقني في إطار عملية تحديث الزراعة العربية. وفيما يتعلق بسياسات التعليم الزراعي في الوطن العربي، فقد طرأت عليها تطورات متعاقبة تتواكب إلى حد بعيد مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الوطن العربي خلال الحقبة الماضية.

ثالثاً: الجهود والإنجازات:

٣-١- السياسات الزراعية والاقتصادية ومدى توافقها مع الأهداف التنموية:

٣-١-١- شهدت سنوات عقد التسعينات من القرن الماضي تغيرات واسعة في السياسات المنظمة للأداء الاقتصادي لمعظم الدول العربية، الاقتناع بضرورة إصلاح ما يطبق من سياسات منظمة وموجهة للأداء الاقتصادي، وقد كان أن بدأت غالبية الأقطار العربية في تنفيذ خطط وبرامج لإصلاح وتعديل هيكلها الاقتصادية والتوجه نحو آليات السوق ومحاولة تنشيط دور القطاع الخاص وتحديث السياسات السعرية والنقدية والتي رافقها استحداث العديد من أنماط السياسات الزراعية تلك التي أثرت بشكل مباشر على الأداء الزراعي في المنطقة على وجه العموم.

٣-١-٢- وفيما يتعلق بسياسات الاستثمار فقد حدث تطور ايجابي في الحجم الكلي للاستثمار، إذ تشير التقديرات إلى أن حجم الإنفاق الاستثماري للدول العربية مجتمعة زاد من نحو ٩١,٧ مليار دولار في بداية التسعينات إلى نحو ١٧٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وإن ظلت نسبة الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الإجمالي متدنية خلال العقود الماضية ولم تتجاوز في المتوسط ٩% خلال الخمس عشرة سنة الماضية.

و على الرغم من التغيرات التي تحققت في السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والتوجه نحو آليات السوق ومحاولة تنشيط دور القطاع الخاص، إلا أن مساهمة القطاع العام في الاستثمار ما زالت سائدة بخاصة في البلدان ذات الدخل المتدني والمتوسط، والتي تتسم بضعف معدلات الادخار ومحدودية رأس المال الخاص. وما زال الإنفاق الجاري الحكومي منذ عام ١٩٩٨ يسيطر على الموازنات بمتوسط يصل إلى نحو ٧٧%.

٣-١-٣- وفي مجال سياسات التسويق والتصنيع والتجارة الخارجية الزراعية فقد كان القطاع العام في معظم دول المنطقة يشارك في التصدير ويسيطر على تجارة الجملة والقطاعي للمنتجات الزراعية، أما حالياً فقد تمت سيطرة القطاع الخاص على مجمل عمليات التسويق باستثناء بعض الدول التي مازالت بها مؤسسات عامة تزاوّل التسويق بشكل منفرد أو مشاركة مع القطاع الخاص

٣-١-٤- الكثير من الدول العربية حققت في مرحلة التحول تقدماً ملموساً في تهيئة المناخ الملائم لتطوير التجارة الخارجية وقد شمل ذلك العديد من الإجراءات منها وضع التشريعات اللازمة المنظمة للتجارة، وتحسين نظم ومواصفات الجودة لتواكب المتطلبات العالمية، وترتيب نظم الجمارك لتتماشى مع المتغيرات العالمية، واعتماد الرقمية الكودية لتوحيد إحصاءات الجمارك مع الإحصاءات الدولية والإقليمية. وغني عن القول أن وجود حزمة فاعلة وملائمة من سياسات التسويق والتصنيع والتجارة يؤثر تأثيراً ملحوظاً ليس فقط على التجارة

الزراعية البينية بل على مجمل التجارة البينية وعلى التجارة مع العالم، بخاصة عندما يتكامل ذلك مع بقية السياسات الاقتصادية.

٣-٢- التطور الزراعي التقني وأثره على التنمية الزراعية المستدامة:

٣-٢-١- رغم أن جهود الدول العربية قد أحرزت تطوراً مهماً في مختلف مجالات التطوير التقني للزراعة، فإن الزراعة العربية مازالت تعاني من فجوة تقنية في بعض المجالات. وقد حظي قطاع الزراعات المروية بنصيب أكبر من التطور التقني انعكس في احراز معدلات معتدلة من التنمية الأساسية.

و تشير عدة التقديرات إلى حدوث عدد من التطورات الإيجابية في المجال التقني الزراعي، فقد أحرزت الدول العربية تطوراً إيجابياً في مجال الإنتاجية الزراعية في المناطق المروية حيث قدرت معدلات نمو هذه الإنتاجية فيما يتراوح بين ٢% و ٢,٦% بالنسبة للحبوب وعلى رأسها القمح، وبين نحو ١,٧% و ٠,٤%، بالنسبة للخضر والفاكهة، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤)، وتطورت إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان بمعدلات قدرت بنحو ١,٦% سنوياً، في حين جاء تطور هذه الإنتاجية من اللحوم الحمراء محدوداً لا يتجاوز ٠,٩% سنوياً.

٣-٢-٢- أسفرت التطورات الإيجابية التي تم إحرازها في مجالات التقانات الزراعية عن نتائج كلية أهمها أن الدول العربية رغم ما تعانيه من قصور حاد في موارد الزراعة الطبيعية وأهمها المياه فإنها استطاعت أن تحافظ على معدلات الاكتفاء الذاتي للعديد من سلع الغذاء الرئيسية، هذا على الرغم من تزايد السكان خلال هذه الفترة بمعدلات إجمالية قاربت ٢,٣% سنوياً. الأمر الذي يعني أن الإنجازات التي حققتها الدول العربية في مجالات التطوير التقني للزراعة قد ساعدت ولو نسبياً في الحد من الآثار السلبية لمحدودية الموارد الطبيعية. ورغم تزايد السكان العرب بنسبة عالية، فإن نسب الاكتفاء الذاتي من القمح قد ظلت في الحدود السابقة. هذا وقد صاحب التطور في السياسات القطاعية الموجهة للتطور التكنولوجي تطور آخر لا يقل أهمية، يتمثل في إحداث تطور في طبيعة وكفاءة أداء مؤسسات نقل وتوطين التقانات الزراعية، حيث شهدت هذه الفترة بدايات عمل مؤسسات الإرشاد الزراعي المتخصص المدفوع الأجر.

٣-٣- تقييم جهود التنمية الزراعية في الدول العربية:

٣-٣-١- لقد أثمرت الجهود التنموية في الدول العربية عن زيادة إنتاج العديد من السلع الغذائية وتحسين معدلات استهلاكها والحد من تفاقم فجوتها الغذائية رغم الزيادات السكانية المتسارعة وندرة الموارد الطبيعية في الوطن العربي. حيث تمكنت جهود التنمية من زيادة إنتاج مجموعة محاصيل الحبوب من نحو ٤٠,١ مليون طن في المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى نحو ٥٢,٥ مليون طن في المتوسط سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ وبنسبة ٣٠,٩%. أما إنتاج البقوليات فقد ازداد بنحو ٢١%، كما حقق إنتاج الخضر والفاكهة زيادات قدرت نسبتها بنحو ٥٨,٧% و ٤٥,٢% على الترتيب. يضاف إلى ذلك أنه قد أمكن تحقيق زيادة في إنتاج السكر بنحو ٤٣,٨%، وبنحو ٧١,٩% للزيوت والشحوم ونحو ٧٣% لجملة اللحوم ونحو ٨١,٨% للأسمك ونحو ٦٦,٧% للألبان ومنتجاتها.

٣-٣-٢- تمثل المشروعات الزراعية العربية المشتركة أعمدة يرتكز عليها التكامل الاقتصادي، كما أن مؤسسات التمويل العربية تعطي أولوية للمشروعات المشتركة ضمن برامجها التمويلية. ويوجد العديد من المشروعات سواء كانت مشاركة بين الدول كما هي الحال في تلك المشروعات التي تنفذها الشركات المتخصصة وبالتعاون مع الدول أو مع القطاع الخاص، كما هي الحال في المشروعات التي تنفذها الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي أو الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.

٣-٣-٣- وفي مجال تنسيق السياسات والتشريعات الزراعية العربية، تبنت الدول العربية في العقدين الأخيرين سياسة زراعية تمثلت أهدافها في تحقيق تنمية زراعية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وشجعت الحكومات القطاع الخاص ليلعب دوراً أكثر فاعلية في التسويق الزراعي وزيادة الاستثمارات الموجهة في هذا المحور المهم، وقصرت الحكومات دورها على تقديم الدعم والإسناد وحماية السوق من التقلبات الحادة التي يمكن أن يتعرض لها. وعلى صعيد آخر شجعت الحكومات القطاع الخاص للاستثمار في التصنيع الزراعي من أجل رفع القيمة المضافة للسلع وحماية المنتجين من التقلبات السعرية، وأولت الحكومات أهمية كبيرة للخدمات المساندة للإنتاج الزراعي بخاصة البحوث والإرشاد والتدريب والإقراض والتمويل انسجاماً مع سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي تبنتها في العقدين الأخيرين.

٣-٣-٤- ومن التطورات الإيجابية التي تحققت على صعيد التغذية وسلامة الغذاء أن معظم الدول العربية قد طورت نظم سلامة الغذاء وحسنت الرقابة عليها شاملة الرقابة على المخاطر في النقاط الحرجة. كما أولت العديد من الدول العربية شبكات الأمان الاجتماعي اهتماماً خاصاً. كما أصدرت عدة دول عربية تشويعات وقوانين و المواصفات تضمن سلامة الغذاء من مصادر التلوث. كما تضمن سلامة الواردات الزراعية والغذائية لسلامة صحة المواطن ولتأمين سلامة البيئة بواسطة الإجراءات الجمركية والحجر الصحي لمنع دخول أصناف نباتية أو مكونات غذائية تضر بالإنسان أو البيئة العربية.

- وبالرغم من وجود تقارب في أهداف السياسات الزراعية العربية في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنه لم يكن هناك تنسيق عربي فيها، وكانت السياسات القطرية تعبر عن واقع كل دولة وظروفها الخاصة، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في السياسات الزراعية القطرية في المرحلة اللاحقة لتكون أكثر استجابة ومواءمة للتنسيق انسجاماً مع تطلعات الأمة العربية في تعاون اقتصادي مشترك قوي قادر على التفاعل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة.
- إن سياسة زراعية عربية منسقة تنسجم مع الأهداف القطرية والقومية تمثل منعطفاً مهماً في مسيرة التكامل الزراعي العربي. ويأتي في هذا السياق تنسيق سياسات التجارة الخارجية وسياسات البحث الزراعي والحجر الزراعي والبيطري والتشريعات والقوانين المتعلقة بالسلامة والصحة النباتية وتوحيد المواصفات والمقاييس للسلع الزراعية العربية، وحماية حقوق الملكية الفكرية. إن تجربة الماضي، قد تكون أشارت إلى أن الاستمرار في سياسة الاكتفاء القطري، يضاعف من حجم الخسارة ويزيد من صعوبة التكامل الزراعي ويضعف من قدرة الزراعة العربية على مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يجعل اتخاذ خطوات عملية لخلق مواءمة بين السياسات القومية أمراً بالغ الأهمية.

رابعاً: معوقات وتحديات التنمية الزراعية العربية:

رغم حدوث العديد من التطورات الإيجابية فإن الجهود للتوصل إلى التنمية الزراعية المستدامة خلال العقدين الماضيين قد واجهت العديد من المعوقات والتحديات التي أثرت وما زالت تؤثر سلباً على إنجازات الجهود التي تبذل وعوائد الأموال التي تستثمر في الأنشطة والمشروعات الزراعية. وقد أوجدت هذه المعوقات عدداً من المظاهر السلبية منها إضعاف القدرة على التوزيع الكفء للاستثمارات الزراعية، وعلى سبيل المثال: الاهتمام الواسع الذي ناله قطاع الإنتاج الداجني والقائم بكامله على عناصر ومكونات مستوردة، وذلك في مقابل اهتمام محدود للغاية لموارد الثروة السمكية العربية والتي ظلت وما زالت تستثمر بأساليب تقليدية أو تستثمر من قبل شركات الصيد الأجنبية، وتعظم نسب الفاقد والتالف الزراعي الذي يصل إلى نحو ١٥% بالنسبة للحبوب، ويتجاوز

ذلك ليصل إلى نسب أعلى بالنسبة للخضر والفاكهة، في حين أن نسبة المصنع من الإنتاج الزراعي لا تتجاوز ٥%.

٤-١- معوقات التنمية الزراعية:

ويمكن تصنيف المعوقات التي تواجه الزراعة العربية إلى معوقات مؤسسية، وسياسية، تكنولوجية واقتصادية.

٤-١-١- المعوقات المؤسسية تؤكد المعلومات والإحصاءات الزراعية على أن القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي العربي تتمثل في صغار ومتوسطي المزارعين، حيث تشكل الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلاثة أرباع ما يستثمر من أراضي زراعية في الوطن العربي، ورغم ذلك فإن الزراعة العربية تعاني من ندرة تنظيمات الزراعة أو ضعف الموجود منها. فضلا عن أن المؤسسات والأجهزة المسنولة عن تقديم الخدمات الإرشادية الزراعية ما زالت تعاني من قصور واضح في الموازنات المالية، وضعف التدريب للعناصر الإرشادية، والقصور في الإمكانيات والوسائل الإرشادية بالإضافة إلى محدودية التواصل مع أجهزة البحث الزراعي والأجهزة المعنية باستخدام التقانات الزراعية الحديثة.

- ويلاحظ أنه على الرغم من الاقتناع بأهمية البحث العلمي ودوره الفاعل في إحداث تغييرات تكنولوجية، الدول العربية في أمس الحاجة إليها، فإن السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في المنطقة العربية قد وضعت البحوث العلمية التطبيقية في أولويات متأخرة. وليس أدل على ذلك من أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التجريبي من الدخل المحلي الإجمالي لا تكاد تتجاوز ٠,٢٠% في معظم الدول العربية، في حين أن هذه النسبة تصل إلى نحو ٢,٨% في الدول المتقدمة. وتعمل الكثير من الهيئات البحثية الزراعية العربية بدون خطط بحثية محددة في أغلب الأحوال وفي حدود موازنات مالية محدودة للغاية ودون تنسيق مع الهيئات البحثية ذات العلاقة حتى في داخل البلد الواحد.

- بالرغم من الدور الحيوي الذي تؤديه مؤسسات التمويل والائتمان الزراعي فإن السياسات المطبقة في هذا المجال في العديد من الدول العربية قد أعطت أولوية متأخرة نسبيا للقروض المتوسطة والطويلة الأجل قياسا بما تقدمه من قروض قصيرة الأجل، وقد أثر ذلك سلبا على معدلات التطوير التكنولوجي التي كان من الممكن تحقيقها.

- أما بالنسبة للتأمين الزراعي العالي لاستيعاب الأعداد المتزايدة والمتدفقة من قنوات التعليم ما قبل الجامعي، الذي انعكس سلبا على كفاءة العملية التعليمية ونوعية الخريجين، حيث اكتظت مؤسسات التعليم الزراعي العالي بأعداد تفوق طاقتها الاستيعابية وأصبحت المتطلبات المالية اللازمة لتسيير هذه المؤسسات عبئا متزايدا على الموازنات العامة، ثم برزت إلى الوجود مشكلة الخريجين العاطلين عن العمل. ويقتضي الأمر جهودا هائلة في مجال إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية، التي قد تستغرق مدى زمنيا طويلا قبل أن تؤتي ثمارها، ومع ذلك فقد بدأت بعض الدول العربية بالفعل عملية تطوير التعليم الزراعي في هذا الاتجاه.

٤-١-٢- المعوقات المتعلقة بالسياسات الزراعية:

- وبالرغم من وجود تقارب في أهداف السياسات الزراعية العربية في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنه لم يكن هناك تنسيق عربي فيها، وكانت السياسات القطرية تعبر عن واقع كل دولة وظروفها الخاصة، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في السياسات الزراعية القطرية في المرحلة اللاحقة لتكون أكثر استجابة ومواءمة للتنسيق انسجاما مع تطلعات الأمة العربية في تعاون اقتصادي مشترك قوي قادر على التفاعل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة.

- وتشير الأوضاع الراهنة للتجارة الزراعية البيئية إنها لم تحقق إلا أهدافا محدودا للغاية. والواقع فإن التجارة البيئية في معظمها لا تتعدى دول الجوار، أي معظم الدول تتاجر مع أقرب جيرانها كما أوحى بذلك البيانات المتوفرة. والأمل معقود على انجازات منطقة التجارة البيئية العربية.

٤-١-٣- وبالنسبة للمعوقات التكنولوجية، فرغم التطور الذي أمكن تحقيقه أبان العقدين الماضيين في مجال تحديث الزراعة العربية إلا أن سيادة النظم التكنولوجية التقليدية ما زالت متجذرة في الزراعة العربية خاصة في مناطق الزراعات المطرية، بل وفي الزراعات المروية أيضا وتبدو مظاهر هذا التخلف النسبي واضحة في تقنيات استخدام الموارد الزراعية خاصة في غياب تطبيق مفهوم النظم الزراعية المتكاملة farming systems والتي تتلاءم مع الظروف البيئية وحالة الموارد الطبيعية المتاحة والتي تشمل على تطبيق التقنيات الحديثة مثل الزراعة العضوية والزراعة الحيوية والاستغلال الأمثل لموارد التربة وموارد المياه، وأيضا في تقنيات استنباط الأصناف النباتية الملائمة لبيئات الزراعة، هذا بالإضافة إلى تقنيات معاملات ما بعد الحصاد للعديد من المحاصيل الزراعية، وتقنيات استغلال المزارع السمكية والأحياء المائية وتقنيات تغليف المنتجات بالإضافة إلى أنشطة التصنيع الزراعي لرفع القيمة المضافة.

٤-١-٤- أما المعوقات الاقتصادية فتتمثل في تلك المعوقات المرتبطة بالسياسات الزراعية والتجارية التي نفذتها معظم الأقطار العربية أبان العقد الماضي. ومن الأمثلة على ذلك السياسات الخاصة بترشيد الطلب على المياه. حيث أن حزم السياسات الزراعية التي طبقتها العديد من الأقطار العربية لم تعط هذا الجانب ما يستحقه من اهتمام، بل اقتصر الأمر على تحديد رسوم محدودة للمياه في عدد قليل من الأقطار العربية، كما لم ترتبط هذه الرسوم بنوعية المحاصيل المزروعة ولا بكميات المياه المستخدمة في الكثير من الحالات، الأمر الذي اضعف من الأثر الفعلي لهذه السياسات في تحقيق هدف ترشيد استخدام هذا المورد النادر.

- وفي مجال التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، تشير تلك البيانات إلى زيادة قيمة الصادرات من نحو ٣,٠٤ مليار دولار لمتوسط الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٤,٢٦ مليار دولار لمتوسط الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وبنسبة تقدر بـ ٤٠,٠% أما في جانب الواردات فإن إجمالي قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية قد ازداد من نحو ١٣,٢٥ مليار دولار لمتوسط الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى نحو ١٩,٣٦ مليار دولار لمتوسط الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، وبنسبة ٤٦,٢% وهو ما يرتفع عن الزيادة المقابلة في قيمة الصادرات المشار إليها سابقا (٤٠,٠%).

- وفيما يتعلق بالتطورات في كمية وقيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ فقد اتضح أن قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية قد ازدادت بين متوسط الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ ومتوسط الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ من نحو ١٠,٢ مليار دولار إلى نحو ١٥,١ مليار دولار وبنسبة ٤٩,٥%. وقد شهدت فجوة جميع السلع الغذائية زيادات في كمياتها عدا سلع مجموعة محاصيل الخضر والبطاطس.

- وفيما يتعلق بتطور إنتاجية وحدة العمل ومعدلات البطالة في الريف فقد أوضحت الإحصاءات المتوفرة من المظنة العربية للتنمية الزراعية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ أن الاتجاه العام لإنتاجية العمل في الدول العربية هو الانخفاض والتذبذب.

- وبالنسبة لأوضاع التغذية وشبكات الأمان الاجتماعي في الريف العربي تشير بعض الدلائل إلى أن عدد السكان في الدول العربية الذين يعانون من نقص الغذاء، أي الذين لا تكفي

الجرعة الغذائية احتياجاتهم الدنيا للطاقة، قد زاد من ٢٢,٥ مليون (متوسط ١٩٦٩-١٩٨١) إلى ٣٢,٥ مليون متوسط الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠).

- وما زالت البنى التحتية تعاني من ضعف واضح في مكوناتها وتنظيماتها وانتشارها وكفاءتها بخاصة أسواق التجميع في الريف والأسواق المركزية والبنية التحتية لتداول الإنتاج فيما بعد الحصاد مثل التخزين والتدريج والفرز والتعبئة والتبريد الأولي والنقل. وعموماً فإن كفاءة التسويق في معظم دول المنطقة ما زالت تحتاج إلى المزيد من الجهود الهادفة.

٤-٢- تحديات التنمية الزراعية:

- تواجه جهود التنمية الزراعية عدة تحديات تنموية رئيسية، يلزم لمواجهتها أو الحد من آثارها تضافر الجهود العربية القطرية والقومية في معركة المواجهة أياً كانت شراستها أو حدتها، كما يلزم لعمليات المواجهة أيضاً إحداث تغيير جوهري في أساليب وسياسات التعامل مع القضايا الزراعية المصرية. وعموماً فيمكن إيجاز أهم هذه التحديات فيما يلي:
 - زيادة القدرة على تنمية الموارد بخاصة المياه.
 - المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية.
 - اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة.
 - تحقيق التوازن بين المنظورين القومي والقطري في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية الزراعية.
 - زيادة فاعلية تنظيمات المزارعين وبخاصة صغارهم في تدعيم أنشطة الإنتاج والتسويق.
 - زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي في البيئات الزراعية الملائمة.
 - تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.
 - توفير الغذاء الأمن.
 - زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق.

خامساً: التوصيات والتوجيهات المستقبلية:

وافقت الدول العربية خلال وزراء الزراعة العرب والمنظمة العربية للتنمية الزراعية على إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين التي تضمنت المحاور الرئيسية والفرعية التالية:

٥-١- المياه – المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة:

- تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.
- تحسين كفاءة استخدام مياه الري.
- تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.
- الحفاظ على الحقوق العربية في المياه المتشاطئة.
- التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية.
- التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة.
- التوعية المائية، من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.

٢-٥- تنمية وحماية الأراضي الزراعية:

- التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية العربية.
- المحافظة على البيئة الزراعية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية.
- تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الأراضي في الأغراض الزراعية وغير الزراعية.
- الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية.
- تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية والرعي الجائر.

٣-٥- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي:

- تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية، ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة.
- استكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحة للاستغلال التكاملي العربي.
- تضمين استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية.

٤-٥- التطوير والتحديث التقني الزراعي:

- تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي العربي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.
- دعم قدرات المزارعين بالدول العربية، وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة.
- التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنياً وتوفير البيئة الملائمة لتطوير وتحديث هذه القطاعات.
- تنسيق الجهود العربية للتشجيع على الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.
- دعم وتطوير نظم البحث الزراعي العربي خدمة للتنمية الزراعية العربية مع التركيز

٥-٥- أولويات التنمية:

- وضع معايير لتحديد الأولوية الزراعية على المستويين القطري والعربي.

٦-٥- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية:

- تدعيم المؤسسات العربية القطرية والإقليمية من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة.
- الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات.
- النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعية العربية المستدامة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة وإحداث آليات عربية في هذا المجال.

- استحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك.
- توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعية العربية.

٧-٥- الاستثمار الزراعي المشترك:

- توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية.
- إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة، وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصادياً وفنياً، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.
- تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك.
- تحديث وتفعيل الاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار، وبخاصة الاتفاقية العربية الموحدة لضمان الاستثمار في الدول العربية.

٨-٥- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية:

- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية، وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية.
- تنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.
- تشجيع القطاع الخاص العربي على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي.
- إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها - نظم المعلومات التجارية، والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.
- تنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجر الزراعي، والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات، والصحة، والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولاً إلى توحيدها.

٩-٥- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية:

- تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.
- تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية.
- استحداث آلية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.
- إعداد دراسات استشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية الإقليمية والدولية.
- تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية، والدول النائية للانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية.
- تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول العربية وبخاصة في المجالات الزراعية.

- إحداث مواد تخصصية في المناهج التعليمية الزراعية بالجامعات العربية تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، وبما يساهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.
- إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

١٠-٥ - الحد من الفقر في الريف العربي:

- استحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.
- الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.
- تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد العربية، للمشروعات الصغيرة والقزمة، وبصفة خاصة في المجالات التالية:
- خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.
- دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي.
- استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف العربي.
- الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف العربي، وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية.
- تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية.
- دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية المستدامة.

١١-٥ - مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص:

- زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية.
- وضع الضوابط ضمن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية.
- تطوير و/أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.
- رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الزراعية العربية للاضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية.
- تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية.

١٢-٥ - برامج العمل المقترحة للتنمية الزراعية العربية المستدامة خلال العقدين القادمين:

- تتضمن إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة سبعة برامج رئيسية للعمل، اتسمت هذه البرامج بالتناسق والتكامل والترابط مع الأهداف الإستراتيجية، مع التركيز على الأولويات التنموية والاهتمام بالمجالات والأنشطة التي تعاني الزراعة العربية من قصور فيها. هذا وقد تحددت البرامج الرئيسية السبعة وفق ما يلي:

١. البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.
٢. البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
٣. البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
٤. البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات المطبقة لتفعيل وتعزيز أداء التكتل الاقتصادي العربي.
٥. البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
٦. البرنامج الرئيسي لمحاصرة مشكلتي البطالة والفقر في المناطق الريفية العربية.
٧. البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية.

المراجع:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) تقارير قطرية من الدول العربية، حول الزراعة العربية، ٢٠٠٦.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) ٢٠٠٥، "ورشة العمل القومية حول سياسات وبرامج الحد من الفقر في الريف العربي " صنعاء / اليمن.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) ٢٠٠٥، "دراسة برامج ومشروعات الحد من الفقر في المناطق الريفية للدول العربية " الخرطوم - السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) عام ٢٠٠٢. الدراسة القومية حول الحد من الفقر الريفي في الدول العربية.
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ٢٠٠٦.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥.
- منظمة الأغذية والزراعة، (FAO) ٢٠٠٤ "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم".
- البنك الدولي للتنمية (IBD) مؤشرات التنمية في العالم (٢٠٠٤).
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير ٢٠٠٣، تقييم الفقر الريفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- البنك الدولي للتنمية (IBD) في تقرير حول التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، تقرير الفقر لعام ٢٠٠١.
- البنك الدولي للتنمية (IBD) تقرير مكافحة الفقر ٢٠٠٠.
- وزارة التنمية المحلية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠. جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (FAO) صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.